إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II و III و متطلبات تحقيق الاستقرار المالي و المصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية

د/ بريش عبد القادر
المدرسة العليا للتجارة

الملخص :

إن الأزمة المالية العالمية المأساوية التي اندلعت في سنة 2008 و التي مازالت تداعياتها مستمرة حتى الوقت الحالي تسببت في العديد من الانهيارات المالية التي طاولت كبرى الشركات و البنوك في مختلف القارات، الشيء الذي دفع مجموعة العشرين (G20) إلى إعادة ضبط القطاع المصرفي و المالي العالمي من خلال إعادة النظر في التشريعات و المعايير المنظمة للعمل المصرفي ، فكان رد فعل لجنة بازل سريعا بإصدارها لمقترحات جديدة سميت مقررات بازل **III** استكمالا لما جاء به مقررات بازل **II** و سعيا منها للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي و تجنيب العالم هزات مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية ، المخاطر المصرفية، بازل**II** ، بازل**III** ، الاستقرار المالي العالمي

Abstract :

The global financial crisis that erupted in the tragic year 2008 and its aftermath, which is still continuing to the present, have caused many financial collapses that affected the major companies and banks in the various continents, the thing that prompted Group of Twenty (G20) to reset the banking sector and the global financial through review of legislation and standards governing the work of banking, was a reaction to the Basel Committee issued quickly to new proposals called the Basel III update of what was brought by Basel II, in an effort to maintain global financial stability and spare the world a future shocks.

Keys words : Financial crisis, Basel II, Basel III, global financial stability.

مقدمـــــة:

إن الاتجاه المتزايد نحو العولمة المالية في السنوات الأخيرة أدى إلى تزايد الأزمات المالية و انتشارها و تأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى بفعل العدوى ، و قد أوضحت غالبية الدراسات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة و كانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك و حدوث الأزمات.

و لكافة هده المعطيات و الأسباب و غيرها سعت لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولي إلى وضع مجموعة من المقررات و الإرشادات و المعايير الدولية التي تساهم في ضبط و تنظيم العمل المصرفي ، فكان أول أعمالها اتفاقية بازل الأولى سنة 1988 و التي كانت تحكيمية و بعيدة عن الواقع المميز لعديد من دول العالم، وصولا إلى إصدار اتفاقية بازل الثانية سنة 2004 بغرض تدعيم هيكل النظام المالي العالمي و تطوير أداء البنوك . و مع حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و التي تسببت في خروج العديد من البنوك من السوق اتضح قصور اتفاقية بازل الثانية فيما يخص تحقيق السلامة المالية للبنوك ، الشيء الذي أجبر الدول العشرينG20 أن توجه تعليمات سنة 2009 للجنة بازل لطرح مقررات جديدة تساعد على تحقيق الاستقرار المالي و المصرفي العالمي كهدف أسمى للتخفيف حدة الأزمة المالية ، و في يناير 2010 أصدرت لجنة بازل مقترحات جديدة للنقاش سميت بمقررات بازل ثلاثة "دعائم الصد" لتصدر نسختها النهائية في منتصف سنة 2010 إلا أن تطبيقها يكون إلزامي إبتداءا من أواخر سنة 2012.

و انطلاقا مما سبق نحاول من خلال هده الورقة الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل حققت مقررات بازل II هدف الاستقرار النظام المالي و المصرفي العالمي بالشكل المطلوب؟

- هل ستستكمل مقررات بازل III نقائص بازل II ؟ و هل تستطيع مقررات بازل III "دعائم الصد" أن تقلل من المخاطر التي تواجه البنوك في مواجهة الأزمات المالية التي تعصف بالعالم؟

المحور الأول : الأزمة المالية العالمية

إن الأزمـــة المـــاليـــة العالمية هي أزمة مالية وليست اقتصادية, فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. ويجب أن نفهم أن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه " الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين "الاقتصاد المالي" .

فالاقتصاد العيني " Real Assets " يتعلق بالأصول العينية, فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر " السلع الاستهلاكية " أو بطريق غيـــر مباشر " السلع الاستثمارية " وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخري. ومن هنا ظهرت الحاجة إلي " أدوات " أو " وسائل " تسهل التعامل في الثروة العينية. ولعل أولي صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة الحقوق علي الثروة العينية[1].

وقد اكتشفت البشرية أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد مقصوراً على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول ترفع القيمة الاقتصادية للموارد، ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول, وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة. وظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطي المتعاملين درجة من الثقة في سلامة هذه الأصول المالية[2].

مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ فى بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

أنواع الأزمات المالية:

1. الأزمات المصرفية: تحدث بسبب اندفاع المودعيين على سحب ودائعهم من البنوك أو بإخفاق أحد البنوك في القيام بالتزاماتها اتجاه المتعاملين ، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع دلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك و تميل الأزمات

المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول مقارنة بأزمة النقد الأجنبي أو العملة و لها آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي[3] ، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث فى بريطانيا لبنك "Overend & Gurney " وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" فى عام 1931 وبنك "Bear Stearns".

2. **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على آداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات **Balance of Payments Crisis**. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالى تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث فى تايلاند وكان السبب المباشر فى اندلاع الأزمة المالية فى شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، الا أنه فى أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياَ تتخذه فى حال وجود قصور فى تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالى، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً فى تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

3. **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. فى هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

الازمة المالية العالمية 2008: يواجه العالم أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الراسمالى نفسه وهى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم إقتصادياً ، حيث كشفت هذه الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها من مواطن ضعف صارخة تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك دولية عملاقة في ظل إقتصاد يعاني أصلا من عجز في ميزانه التجاري إلى جانب العجز في الميزانية ،كل هذا كان نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العسكري الذي تسبب بدوره في إرتفاع حجم الديون الحكومية والتي قدرت حسب المصادر الأمريكية بنحو 11تريليون دولار وهي تشكل ما يزيد عن 65 % من الناتج المحلي الإجمالي ، كما قدره خبراء آخرون بواقع 380 ألف دولار في الدقيقة الواحدة كما بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية منها نحو 6.6 تريليون دولار و بلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت البطالة نحو 5 % ووصل التضخم إلى ما نسبته 4 %

الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الحالية : يقول علماء الاقتصاد العالمي ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس آليه :

((إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً)) .

كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه ومما ذكروه من أسباب هذه الأزمة على حد آرائهم ما يلي:[4]

أولا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل : الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه الموبقات تؤدى إلى الظلم ، أي ظلم من أصحاب الأموال من الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدينين وهذا سوف يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم ، وسوف يقود ذلك إلى تذمر المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم .

ثانياً : من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم وأصبح المال هو معبود الماديين .

ثالثاً : يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءً ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة ، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً ، لأن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة من المجتمع.

رابعاً : يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى ، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع ، وهذا يلقى أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى .

خامساً : يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات ، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر ، والأدهى والأمر أن معظمها يقوم على إئتمانات من البنوك في شكل قروض.

سادساً : من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر ، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين.

سابعاً : يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية ، زِيدَ له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله ، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة في بعض البنوك الربوية.

المراحل الكبرى للأزمة المالية: أخذت الأزمة المالية عدة مراحل من أهمها:[5]

1- فبراير 2007 عندما عجز العملاء من تسديد قروض الرهن العقاري "الممنوحة لعملاء لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد " ، مما أدى إلى ظهور أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

2- أغسطس 2007 تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

3- أكتوبر إلى ديسمبر 2007 انخفاض أسعار أسهم المصارف الكبرى بسبب أزمة الرهن العقاري.

4- يناير 2008 البنك المركزي " الإحتياطى الإتحاد الأمريكي " يخفض معدل الفائدة ثلاث أرباع نقطة إلى 3.5% وهو إجراء إستثنائى. ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين فيما بعد.

5- فبراير 2008 الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نورذرن روك ".

6- مارس 2008 تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

7- بنك " جى بى مورجان تشيز " يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز " بسعر متدن ومع المساعدات المالية للاحتياط الاتحادي.

8- سبتمبر 2008 وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري" فريدى ماك ، فانى ماى " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلية ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار .

9- نوفمبر 2008 مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة .

المحور الثاني: اتفاق بازل II و متطلبات تحقيق السلامة المالية و المصرفية

في عام 1999 قدمت لجنة بازل وثيقة تهدف إلى مراجعة اتفاقية رأس المال لعم 1988 و أطلقت أول جولة استشارية مع الصناعة المصرفية و الجهات المشرفة عليها ، و لأجل الوصول إلى تصنيف أفضل للمخاطر الائتمانية اقترحت اللجنة أن يتم أخذ التصنيفات الخارجية للمصارف بعين الاعتبار و طلبت اقتراحات بخصوص تطوير مناهج داخلية لقياس المخاطر تقوم على نظم تصنيف داخلي خاص بالمصرف ، فتم نشر الوثيقة

الاستشارية الثانية في يناير 2001 و التي قدمت المزيد من التفاصيل الخاصة بالمناهج المتقدمة المختلفة في إطار كفاية رأس المال.

و مع حلول يوليو 2001 تلقت اللجنة أكثر من 250 تعليقا على مقترحات الوثيقة الثانية و بعد دراستها أخذت بالعديد منها لتعديل اتفاقية بازل الأولى ، و قدمت اللجنة إطارا جديدا لإكمال و تطبيق الاتفاقية الجديدة إذ أطلقت في بداية 2002 جولة ثالثة إضافية تم بموجبها الانتهاء من صياغة الاتفاقية الجديدة على أن يبدأ العمل بها مع مطلع2005 [6].

جاءت بازل الثانية للاهتمام أكثر بالتعقيدات التي تشهدها العمليات المصرفية إذ تركت للمؤسسات الائتمانية بعض الصلاحيات في اختيار الخيارات المحتملة ، بحيث تضمنت بازل الثانية إلى جانب المعايير الكمية معايير كيفية و نوعية و إحصائية و دلك لتمكين البنوك من تحديد و تقييم أحسن لمخاطرها.

ومنه تمثل اتفاقية بازل الثانية ثقافة جديدة في إطار العمل المصرفي، وبشكل خاص تجاه إدارة المخاطر المالية لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، علماً أن هناك وثائق تصدرها لجنة بازل ليست إلزامية ولكنها إرشادية، وهي تمثل أسساً جيدة سواء لإدارة المخاطر المصرفية أو لإدارة الأصول والخصوم في البنوك بصفة عامة، وتعتبر بمثابة دليل عمل شبه متكامل لإدارة المخاطر البنكية للرقابة الداخلية والخارجية الفعّالة للبنوك[7].

أهداف اتفاقية بازل الثانية: تعمل لجنة بازل على المحافظة على استقرار النظام المصرفي العالمي و تحقيق المساواة في شروط المنافسة بين البنوك الدولية ، و في سعيها للوصول إلى هده الغاية سطرت لجنة بازل مجموعة من الأهداف نذكر منها:[8]

1- تطوير طرق قياس المخاطر المصرفية و لإدارتها.

2- التوفيق ما أمكن بين حجم رأس المال المطلوب و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

3- ستستمر اللجنة في تشجيع الاستقرار و سلامة النظام المالي العالمي و عليه ينبغي الالتزام بمراعاة الحد الأدنى من رأس المال داخل هدا النظام.

4- ستركز الاتفاقية على البنوك الناشطة على الصعيد العالمي على الرغم من أن مبادئها الضمنية مناسبة للتطبيق على المصارف ذات المستويات المختلفة من التعقيد و التطور.

5- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ووجوب توافر المعلومات الكافية في الوقت المناسب للمتعاملين حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض له.

6- الضبط و التحكم في مجموع المخاطر و دلك سواء يكون بمتطلبات رأس المال أو عن طريق المراجعة الرقابية مثل مخاطر أسعار الفائدة على محفظة البنك[9].

الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الثانية

تقوم اتفاقية بازل الثانية على ثلاث دعائم أساسية كم هي مبينة في الشكل الآتي :

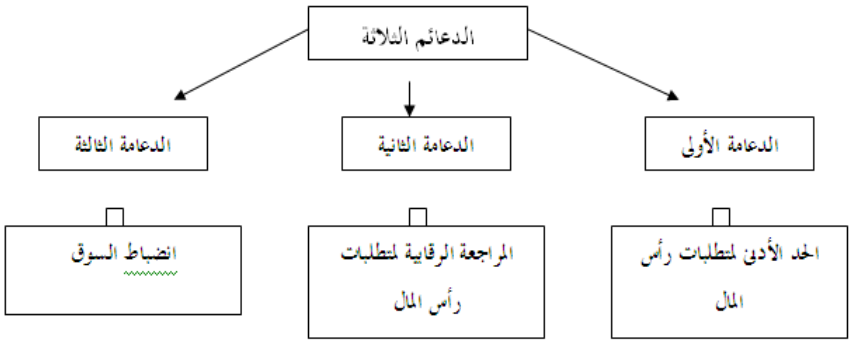

المصدر : بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع:نقود و مالية، جامعة الجزائر،2006 ، ص123.

ركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الدعائم الثلاثة لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد، فلا يكفل تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق و تدعيم الثقة و السلامة للنظام المصرفي، و لذلك فلابد من المزج بين معدل إدارة فعالة لإدارة البنك و انضباط السوق و كذلك الإشراف و المراقبة، و سنأتي إلى تفصيل هذه الدعائم الثلاث على النحو التالي:

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك و إدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف و حجم رأس المال ، و من الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر و يؤدي إلى جدب الودائع و يقود إلى ربحية

المصرف و من ثم نموه[10]. و تقوم هده الدعامة على ثلاثة عناصر أساسية هي : إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة باتفاقية بازلI ، و استحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل ، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق و مخاطر الائتمان المتضمنة في اتفاقية بازل الأولى.

و منه تبقي اتفاقية بازل الثانية على التعريف الحالي لرأس المال ، و كذلك المعدل المتمثل في **8%** لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة للمخاطر مع الأخذ في الاعتبار أنه تم تضمين مخاطر السوق في كل المجموعة المصرفية ، أي أنه سيتم تطبيق معيار بازل 2 في هدا الشأن على مجمع للمخاطر. و هدا يعني أن اتفاقية بازل 2 موجهة نحو قياس المخاطر التي تتضمنها الأصول المرجحة بالمخاطر . و بموجب دلك فإن المقام يمثل الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها في نسبة كفاية رأس المال و يتكون من ثلاثة أجزاء هي المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية(مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم دقة أو إخفاق العمليات الداخلية و الأفراد و الأنظمة أو الأحداث الخارجية)[11].

الدعامة الثالثة : انضباطية السوق:[12]تهدف هده الدعامة إلى توفير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية و حجم رؤوس أموال البنوك. و بهدا تساعد هده الدعامة البنوك و المراقبين على إدارة المخاطر و دعم الاستقرار ، إلى جانب تلاقي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليليها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك.

و قد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح و دلك من خلال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للجمهور . و يعتمد مدى إلزام البنوك بمثل هده المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين.

و هنا لابد من ضرورة توافق إطار الإفصاح الوارد ضمن معايير بازل 2 مع المعايير المحاسبية الدولية التي تطبق في كل دولة و التي تلتزم بها البنوك[13].

اتفاقية بازل 2 و مدى مساهمتها في الحد من الأزمات:

لقد بينت الأزمة الأسيوية عام 1997 العديد من الثغرات و الإشكاليات في العديد من الجوانب المتعلقة باتفاق بازل الأولى الأمر الذي دعى هده اللجنة إلى تطوير اتفاق بازل

الأولى و التحول إلى اتفاق بازل الثانية ليتلاءم و متطلبات المرحلة المقبلة معلنة بدلك ثورة في آلية التنظيم و الإشراف و الرقابة على القطاع المصرفي في العالم .إلا أن التطور المتسارع في آلية العمل المصرفي و الذي ترافق بتطور أكثر تسارعا في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و ابتكار أنواع جديدة من الأدوات المالية و انتهاج الدول الكبرى سياسات غير واضحة المعالم أدخل العالم المالي في أزمة مالية عالمية سنة 2008 و التي ظهرت بوادرها مند سنة 2007 و التي تزامنت مع بدء جل دول العالم في تنفيذ اتفاقية بازل الثانية .

حيث كشفت هده الأزمة المالية العديد من الثغرات و جوانب الخلل في اتفاق بازل الثانية حيث أوضحت أنه لا يعد تنظيما شاملا ، حيث و بصفة خاصة لا يعد معيارا للسيولة ، رغم أنه يعتبر أن مراكز رأس المال في البنوك تؤثر في قدرتها على الحصول على السيولة[14].

لقد دفعت هده الأزمة المالية إلى مراجعة عميق للوضع الراهن للأنظمة المالية المحلية و التشريعات المصرفية و المعايير الدولية و أيضا نماذج الأعمال المصرفية ، و قامت العديد المنظمات الرسمية و الخاصة العالمية بنشر تقارير شاملة لمعرفة نقاط الخلل إبان الأزمة و اقتراح عدد من الإصلاحات المطلوبة لزيادة صلابة النظام المصرفي في حالة الصدمات المالية ، و قد شملت التعديلات التي أقرتها لجنة بازل على اتفاقية بازل الثانية ما يلي :[15]

1- تعديلات على حساب الحد الأدنى لرأس المال(الدعامة الأولى) و بشكل خاص التغيرات على إطار التسنيد حيث جرى زيادة أوزان المخاطر لإعادة التسنيد بشكل كبير بالمقارنة مع تلك المحددة في النص الأصلي لاتفاقية بازل الثنية لتحسب للمخاطر الأكبر لهده المنتجات مما كان متوقعا.

2- إدارة مخاطر أكثر تشددا و متطلبات حوكمة المخاطر ضمن الدعامة الثانية ، حيث انه من المتوقع أن تقوم البنوك ضمن إطار الدعامة الثنية بمراجعة دقيقة لجميع أنواع المخاطر التي لم يتم معالجتها بدقة في الدعامة الأولى ، و تناولت التعديلات التي أجريت على الدعامة الثانية النظر إلى المخاطر في جميع أنحاء الشركة و ممارسة التعويض و مواضيع محددة تتعلق بقياس و إدارة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر السمعة ، الأمر الذي

يؤدي إلى المزيد من رأس المال نظرا للتقصير الكبير في الطريقة التي تمت فيها إدارة المخاطر من قبل بعض البنوك.

3-متطلبات إفصاح أقصى للتسنيد و إعادة التسنيد ضمن الدعامة الثالثة ، فعلى الرغم من أن المبادئ المعدلة ليس لها أثر مباشر على مبلغ و نوعية رأس المال ، فإن إفصاحات أوضح من قبل البنوك يجب أن تؤدي إلى صورة أكثر شمولا لمخاطرها ، الأمر الذي يشكل ضغطا غير مباشر على تلك البنوك التي سوف تظهر أنها لا تتمتع برأس مال كاف بالنظر لمستوى الخطر. أي أن يكون للبنوك إفصاحات تعكس مستوى الخطر بطريقة مفيدة يعتبر مهما جدا بالنسبة للمستثمرين و قدرتهم على تقييم الجدارة الائتمانية للبنك بشكل دقيق.

المحور الثالث :مقررات بازل 3 و سبل تعزيز الاستقرار المالي العالمي:

إن الأزمة المالية التي يعيشها العالم منذ العام 2008 وهي الأزمة التي تسببت بها البنوك واستدعت إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك، بوضع قيود أكثر صرامة على البنوك للحد من حدوث أزمات و تقلبات مالية في العالم مستقبلا، و بناءا على توجيهات الدول العشرين G20 في سبتمبر 2009 أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات جديدة مست القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 سميت بمعايير بازل ثلاثة "دعائم الصد" و التي تمثل حجر زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي و التي تدخل حيز التنفيذ خلال مطلع سنة 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019.

المحاور الأساسية لاتفاقية بازل ثلاثة:

لقد جاءت اتفاقية بازل الجديدة لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، حيث تضمنت اتفاقية بازل ثلاثة خمسة محاور ندكر منها:

1- متطلبات أعلى من رأس المال و جودة أفضل: تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين ، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2 % إلى4.5 % [16]من متطلبات رأس المال الفئة 1 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير صارمة ، سوف يتم رفعها من4% إلى6%. وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5%

علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين . إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال(الحماية)هو ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية . وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة8.5 % (6 % لرأس المال الفئة 1 و 2.5 % لرأس مال الحماية).وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5 % (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية)مقابل8 % في الاتفاقيات السابقة.

لقد كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عال . وتقترح هذه الإصلاحات تخصيص رأس مال تحوطي ، لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود 0 %- 2.5 % من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد . إن الغرض من تخصيص رأس مال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هو تحقيق الهدف الأكثر حصانة المتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي. وسوف يبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله .وبناء عليه ، فإنه من الحكمة الاحتفاظ بأموال حماية لمقاومة تقلبات الدورات الاقتصادية من أجل استيعاب أي خسائر تنشأ بسبب انخفاض جودة الائتمان . وسوف يتم إدخال أموال الحماية المذكورة كإضافة لأموال الاحتياطيات.

2- مؤشر الرافعة المالية:[17] إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثانية أخذا في الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى Pillar1 من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لما نصت عليه مقررات بازل ثلاثة ، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك . و لمراعاة القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هدا المؤشر سوف يكون متوافقا عليها دوليا بما في دلك المعالجات المحاسبية.

3- مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية و عمليتا عادة شراء سندات الخزينة و الأوراق المالية:[18]تشدد لجنة بازل من خلال هدا المحور على تغطية مخاطر الجهات

المقترضة المقابلة (CCR)والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطيـــة الخسائر الناتجـــة عن إعادة تقييم الأصول الماليـــة علـــى ضؤ تقلبـــات أسعارهـــا في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية . الا أن البنوك تعترض على هده المقاربة التي لا تأخذ في الحسبان تقنيات الحماية (Hedging) الفعلية للمخاطر الاقتصادية وما تستوجبه من تخفيض كمية رأسمال المطلوب .ويُخشى بعدم التمييز بين المخاطر المحمية وغير المحمية أن تشجع لجنة بازل البنوك على عدم اعتماد مناهج ديناميكية لإدارة المخاطر.

4- السيولة: لقد أوضحت الأزمة المالية العالمية 2008 أن لمسألة السيولة أهمية كبيرة في عمل النظام المالي و المصرفي العالمي و الأسواق بكاملها. هدا الشيء كرسته لجنة بازل من خلال إبداء رغبتها في الوصول إلى معيار عالمي للسيولة ، حيث تقترح اعتماد نسبتين . الأولـــى للمدى القصير وتُعرّف بنسبة تغطية السيولة (LCR) ويحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30يوماً من التدفقـــات النقدية لديـــه. وتهدف هذه النسبة إلى جعل البنك يُلبي ذاتياً احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة. أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل. والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته(NSFR) .

5- حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي:[19] تقدم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج و يمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام المصرفي و كبح آثار تلك الضغوط على الاقتصاد و سوق الأوراق المالية بدلا من تضخيمها كما ستقوم لجنة بازل بالترويج و المساهمة في تطوير أساليب قياس المخصصات بالأخذ في الاعتبار البناء على مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو أكثر شفافية و برؤية مستقبلية و بنحو أقل تأثيرا (حلقيا أو دائريا) على الاقتصاد عن النموذج الحالي لقياس المخصصات القائمة على الخسائر المحققة.

المحور الرابع :معايير الاستقرار المالي و المصرفي العالمي:[20]

يتميز الزمن الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الاضطرابات و التقلبات المالية و هو ما أهله لأن يوصف بعصر الاضطرابات فلا يكاد يخلو عقد من الزمان دون وقوع اضطراب

واحد على الأقل ، فلم يستطيع العالم وضع حد لهدا الخطر الذي يبتلع في ظرف زمني قصير الانجازات و المكتسبات الاقتصادية التي حققت على مدى سنين و ما يعيشه العالم هده السنوات الأخيرة على إثر الأزمة التي نالت من أسواق المال و مؤسسات مالية كبرى و أثرت على الأوضاع الاقتصادية لجميع الدول بدرجات متفاوتة ، مما يتطلب دراسة متأنية و تحليلا معمقا للتشخيص و طرق العلاج ، و الأهم من دلك العمل على استخلاص مبادئ اقتصادية و مالية متزنة تساهم في إرساء قواعد لها مفعولها الكبير على الأمد الطويل لنظام مالي مستقر و عادل و ذي كفاءة عالية ، و هدا ما تلح عليه هده المبادئ العشر التي نصت عليها وثيقة مبادئ الوسيطة المالية لنظام متوازن و عادل:

1- الحد من الإفراط في المداينات و بيع الديون و توريقها و التصرف فيها.

2- العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة و الصيغ التمويل المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة.

3- بناء نظام نقدي و إيجاد وسائل للدفع أكثر عدلا و استقرارا.

4- استخدام آلية معدل الربح بديلا عن آلية سعر الفائدة.

5- تطوير أدوات و صيغ فعالة و عادلة في إدارة المخاطر و توزيعها ، لا المتاجرة بها و الراهنة عليها.

6- بناء نظام مالي و مصرفي أكثر كفاءة و عدلا و استقرارا و مرتبطا بالاقتصاد الحقيقي.

7- إيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالدينين.

8- تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.

9- الحوكمة و الشفافية في نشاط المؤسسات المالية و علاقتها بالأطراف ذات العلاقة.

10- تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي و المالي و الرقابة على المعاملات و الأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

نتائج البحث:

لقد تم من خلال هدا البحث التوصل إلى جملة من النتائج نبرزها في ما يلي:

– للتحرير المالي و العولمة المالية دور رئيسي في نشوء الأزمات المالية و المصرفي في العالم.

– بينت الأزمة المالية العالمية 2008 أن الاتجاه الذي تسير عليه البنوك العالمية سوف يؤدي بها إلى الهلاك و عدم الاستقرار.

– اتفاقية بازل الثانية كانت تمثل الايطار الأنسب لمعالجة الأزمات التي حلت بالعلم في التسعينات.

– دفعت الأزمة المالية العالمية 2008 الدول العشرين الكبرى و المؤسسات المالية العالمية إلى البحث عن معيار موحد لتحقيق التقارب بين البنوك و المؤسسات المالية كنتيجة للأزمات الاقتصادية.

– إن مقترحات بازل ثلاثة تحتوي على دعائم صد قوية لتجنيب البنوك خطر الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة 2008 و الأزمات التي ستظهر مستقبلا من خلال دعم كفاية رأس المال بالبنوك و مخاطر السيولة .

الهوامش والمراجع :

[1] **البيلاوي حازم ، دراسة بعنوان" الأزمة المالية العالمية:محاولة للفهم". من الموقع الالكتروني: www.iid-alraid.com**

[2] **عبد المعبود، داليا أبو الغيط ، دراسة بعنوان" الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي".من الموقع الالكتروني:www.kantakji.com**

[3] **بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 ،ص135.**

[4] **حسين حسين شحاته ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، الرياض ، 2008 ، ص 6.**

[5] **الشيخ الداوي، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، ملتقى حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي (13–14 مارس 2009) جامعة الجنان، طرابلس – لبنان.**

6 محمد نضال الشعار ، أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة و النشر ، سورية ، حلب،2005،ص474.

[7] علي بدران ، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل الثانية، مجلة المحاسب المجاز، الفصل الثالث 2005 ، العدد23 ، ص10.

[8] نبيل حشاد ، القطاع المصرفي العربي و متطلبات الالتزام باتفاق بازل الثانية ، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان،مارس2005 ،ص15.

[9] Antoine Sardi, Bâle II , afges édition, France,2004,p15.

[10] الزيداني جميل ، أساسيات الجهاز المالي ، دار وائل للطبعة و النشر ، عمان ، الأردن ، ص 140.

[11] Henni Van Greuning&Sonja Brajovic Bratanovic, Analizing Banking Risk,Third Edition,Washington,USA,2009,P131.

[12] للمزيد أنظر :

– Dimitris N. Chorafas , Economic Capital Allocation with Basel II , Elsevier Academic Press , USA , 2004 , p 84

[13] أحمد فهمي ، أ. بسنت ، اتفاق بازل 2 ركائزه و أبعاده ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، عدد خاص ، 2004 ، ص32.

[14] خايم كارونا و اديتيا ناراين ، استخدام المزيد من الأموال في العمل المصرفي ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، المجلد 45 ، العدد3 ، جويلية 2008،ص24.

[15] إدارة البحوث ، اتحاد المصارف العربية ، ملخص موسوعة بازل 2 الجزء السادس دليلك إلى التعديلات على بازل 2 لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، الورقة الثانية ، الفصل الثاني ، النشرة المصرفية العربية ، بيروت ، لبنان ، حزيران/يونيو 2010 ، ص 33-36.

[16] Réforme financière de Bâle III : chemin parcouru et enjeux futurs , Centre d'analyse stratégique , France , janvier 2011 , n :209.

[17] Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems , Basel Committee on Banking Supervision , Bank for International Settlements , December 2010 (rev June 2011) , p 61.

[18] مكرم صادر ، اتفاقية بازل الثالثة (الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة...) ، اتحاد المصارف العربية، العدد358 ، أيلول/سبتمبر 2010 ، بيروت ، لبنان ، ص 106.

[19] عبد المنعم التهامي ، أحمد الغندور ، مقررات بازل II ، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي ، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الثالث ، أيلول/سبتمبر2010 ، بيروت ، لبنان ، ص 59.

[20] صالح كامل ، وثيقة مبادىء الوسطية المالية : عشرة مبادىء لنظام مالي و مصرفي متوازن و عادل، النشرة المصرفية العربية ، اتحاد المصارف العربية ، الفصل الثاني ، حيران/يونيو2009 ، ص 9.